

أفريقيا وقمة المناخ بباريس

مشاركة فاعلة للرئيس عبد الفتاح السيسي ممثل أفريقيا

وفى هذا الإطار انعقدت فى باريس خلال الفترة من ٣٠ نوفمبر - ١١ ديسمبر ٢٠١٥ فعاليات القمة العالمية للمناخ تحت رعاية الامم المتحدة، والتي استهدفت محاولة التوصل إلى اتفاق دولى بشأن التغيرات المناخية، ومواجهة تحدياتها على أرض الواقع بإجراءات حقيقية، خاصة وأن معظم دول العالم قد بدأت الإحساس بخطورة هذه القضية ما جعلها تسعى نحو تكثيف التعاون



من أجل حلها بالتأسيس على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ الصادرة عام ١٩٩٢ التى تستهدف تجنب إلحاق الضرر البشرى بالنظام المناخى من خلال تخفيف انبعاثات الغازات الدفيئة، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٤ بعد توقيع ١٩٥ دولة عليها. ثم وافقت الوفود المشاركة فى الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف المنعقدة فى "كيوتو" اليابانية عام ١٩٩٧ على بروتوكول ملحق بهذه الاتفاقية لإلزام الدول الصناعية على تخفيض انبعاثات الغازات مع وضع أهداف محددة تختلف من دولة إلى أخرى وصولاً إلى الخطوات الفاعلة التى تم التوصل إليها فى مؤتمر "كانون" بالمكسيك عام ٢٠١٠، والذي أوصى بدوره على أن تتم مراجعة ذلك فى قمة التغير المناخى، وهو الهدف الذى انعقدت من أجله قمة باريس. يُذكر أن مصر شاركت بقوة فى فعاليات هذه

تميز ظاهرة التغيرات المناخية عن باقى المشكلات البيئية الأخرى بأنها ذات طابع عالمي يتعدى حدود الدول وتشكل خطورتها ضرراً على العالم أجمع، ومن هذا المنطلق توجهت جهود الأسرة الدولية منذ فترة طويلة للبحث حول كيفية التصدى لقضايا التغيرات المناخية وبخاصة الإرتفاع المطرد فى درجات حرارة الكرة الأرضية، وتأثيراتها البيئية. بالإضافة الى ارتفاع ظاهرة الاحتباس الحراري الناتجة عن الأنشطة البشرية لعمليات التنمية الصناعية والتوسع فى الزراعات وإزالة الغابات والتغير فى استخدام الأراضي .

القمة، خاصة وأن الرئيس «عبد الفتاح السيسي» يتولى رئاسة لجنة رؤساء الدول والحكومات الأفارقة المعنية بتغير المناخ، وينوب في هذه القمة عن الدول الإفريقية، كما أن مصر تتولى رئاسة مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة، وقد عبرت مصر خلال القمة عن موقفها الداعم للتوصل إلى اتفاق ملزم حول التغيرات المناخية يراعى حقوق جميع الأطراف ويقوم على مبدأ المسؤولية المشتركة وتباين الأعباء بين الدول المتقدمة والنامية في التخفيف من حدة التغيرات المناخية والتكيف معها.

وأمام نحو 150 رئيس دولة وحكومة شاركت في القمة، وفي كلمته أمام المؤتمر دافع الرئيس عبد الفتاح السيسي عن مصالح القارة الإفريقية معبراً عن وحدة الصف الإفريقي، وداعياً العالم لتقديم كل الدعم للمبادرتين الشاملتين اللتين صاغتهما إفريقيا، وتستهدفا دعم الطاقة المتجددة في القارة السمراء، وتعزيز جهود القارة في التكيف مع التغيرات المناخية، وذكر الرئيس أن إفريقيا هي القارة الأقل إسهاماً في إجمالي الانبعاثات الضارة، إلا أنها الأكثر تضرراً من تداعيات تغير المناخ، وطالب السيسي باسم إفريقيا بأهمية التوصل لاتفاق دولي عادل وواضح يلتزم به الجميع ويتأسس على التباين في الأعباء ما بين الدول المتقدمة والنامية في إطار المسؤولية المشتركة لمواجهة التغيرات المناخية ووفقاً لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وأن يحقق الاتفاق المنشود توازناً بين عناصره المختلفة، كما أشار الرئيس إلى أنه من غير المقبول أن ينصب التركيز على عنصر الحد من الانبعاثات الضارة دون أن يقابل ذلك اهتماماً مماثلاً بباقي العناصر، خاصة ما يتعلق بتعزيز قدرات الدول النامية على التكيف مع التغيرات المناخية، وتوفير التمويل والدعم الفني والتكنولوجية الحديثة، مع أهمية أن يشمل الاتفاق هدفاً عالمياً حول التكيف، ويضمن الالتزام بآلا تزيد حرارة الأرض عن 1.5 درجة مئوية، وعدم تحويل عبء خفض الانبعاثات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بما يمكن الدول الإفريقية والنامية من تخفيف الانبعاثات الضارة.

وأمام نحو 150 رئيس دولة وحكومة شاركت في القمة، وفي كلمته أمام المؤتمر دافع الرئيس عبد الفتاح السيسي عن مصالح القارة الإفريقية معبراً عن وحدة الصف الإفريقي، وداعياً العالم لتقديم كل الدعم للمبادرتين الشاملتين اللتين صاغتهما إفريقيا، وتستهدفا دعم الطاقة المتجددة في القارة السمراء، وتعزيز جهود القارة في التكيف مع التغيرات المناخية، وذكر الرئيس أن إفريقيا هي القارة الأقل إسهاماً في إجمالي الانبعاثات الضارة، إلا أنها الأكثر تضرراً من تداعيات تغير المناخ، وطالب السيسي باسم إفريقيا بأهمية التوصل لاتفاق دولي عادل وواضح يلتزم به الجميع ويتأسس على التباين في الأعباء ما بين الدول المتقدمة والنامية في إطار المسؤولية المشتركة لمواجهة التغيرات المناخية ووفقاً لمبادئ وأحكام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ، وأن يحقق الاتفاق المنشود توازناً بين عناصره المختلفة، كما أشار الرئيس إلى أنه من غير المقبول أن ينصب التركيز على عنصر الحد من الانبعاثات الضارة دون أن يقابل ذلك اهتماماً مماثلاً بباقي العناصر، خاصة ما يتعلق بتعزيز قدرات الدول النامية على التكيف مع التغيرات المناخية، وتوفير التمويل والدعم الفني والتكنولوجية الحديثة، مع أهمية أن يشمل الاتفاق هدفاً عالمياً حول التكيف، ويضمن الالتزام بآلا تزيد حرارة الأرض عن 1.5 درجة مئوية، وعدم تحويل عبء خفض الانبعاثات من الدول المتقدمة إلى الدول النامية بما يمكن الدول الإفريقية والنامية من تخفيف الانبعاثات الضارة.



وقبيل مغادرته باريس أكد الرئيس السيسي على أن قارة إفريقيا تبذل جهداً حثيثاً من أجل تعزيز استخدامات الطاقة المتجددة في دول القارة. بما يتسق مع التحركات الدولية لمواجهة تحديات تغير المناخ. ومع خططنا لتحقيق التنمية المستدامة.

القادمة، وأوضح "فهيمى" أن إفريقيا هي أقل مساهم في انبعاثات الغازات الدفيئة. إلا أنها القارة الأكثر تأثراً من تداعيات تغير المناخ والأكثر عرضة لآثاره الضارة. مما يجعل من الضروري أن يتضمن الاتفاق المرتقب المرونة اللازمة لتوفير الشق التمويلي للبلدان الإفريقية جنبا إلى جنب مع الدول الأقل نمواً والجزر الصغيرة النامية. وطالب بضرورة ألا يهدد الاتفاق الجديد حق الدول الإفريقية في التنمية، أو يعوق الجهود الرامية للقضاء على الفقر. لافتاً إلى أهمية أن يتسق الاتفاق المرتقب مع أحكام ومبادئ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي، فضلاً عن معالجة العديد من العناصر الخاصة بالتخفيف والتكيف والتمويل ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات وشفافية الإجراءات والدعم. وأكد أنه من غير المقبول إعطاء اهتمام كبير للتخفيف من انبعاثات الغاز المسببة للاحتباس الحراري دون إيلاء أهمية ماثلة لغيرها من عناصر الاتفاق. لا سيما فيما يتعلق بتطوير قدرات الدول الإفريقية للتكيف مع التغيرات المناخية خاصة وأن التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة أكد على وجود فجوة تمويلية للدول الإفريقية تصل إلى ١٥ مليار دولار سنوياً حتى عام ٢٠٢٠، وبأن إفريقيا ستحتاج بعد ذلك ما بين ٥٠ و ١٠٠ مليار دولار سنوياً حتى عام ٢٠٥٠، مضيفاً أن القارة الإفريقية لا يمكنها جمع أكثر من ٣ مليارات دولار سنوياً.

وفي سياق فعاليات القمة عقد وزير البيئة المصري ورئيس مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة "خالد فهيمى" اجتماعاً تنسيقياً للوزراء الأفارقة المشاركين في القمة للوصول إلى موقف إفريقي موحد قبل بدء الشق الوزاري لمؤتمر الأطراف الـ ٢١ للتغيرات المناخية بباريس بحضور الأمين العام للأمم المتحدة، ونائب رئيس بنك التنمية الإفريقي، ونائب مدير الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الإتحاد الإفريقي للبيئة والزراعة وممثل مكتب الأمم المتحدة للشئون الاقتصادية، حيث أكد "بان كى مون" في كلمته الافتتاحية للوزراء الأفارقة على أهمية تلك المرحلة من المفاوضات وأهمية الوصول إلى الاتفاق حول الدرجتين المؤتويتين محل الخلاف، مشدداً على دعمه لكل من المبادرة الإفريقية للطاقة المتجددة ومبادرة التكيف التي تم إطلاقهما خلال الأيام القليلة الماضية خلال اجتماعات القادة، مشدداً على أهمية دعم الدول المتقدمة للدول الإفريقية باعتبارها الأكثر عرضة لآثار تغير المناخ.

من جانبه أكد "د. خالد فهيمى" على أن البلدان الإفريقية باتت تتحدث بصوت واحد وبشكل بناء بغية التوصل لنتائج إيجابية لمؤتمر باريس، مشدداً على ضرورة التوصل إلى اتفاق، وأن قمة باريس تُعد بمثابة نقطة تحول لتحقيق الهدف المشترك لتأمين مستقبل أفضل للبشرية وحماية حقوق الأجيال

الـ١.٥ درجة مئوية والجهود المرتبطة بمثل هذا الارتفاع في درجات الحرارة. وفي ذلك العام تجري الـ١٩٥ دولة اول تقييم لأنشطتها الجماعية وستدعى في ٢٠٢٠ على الأرجح لمراجعة مساهماتها. * في الوقت الذي كانت فيه الدول النامية حتى الآن خاضعة لقواعد أكثر تشدداً في مجال التقييم والتثبيت في المبادرات التي تقوم بها.



نص اتفاق باريس على أن النظام ذاته ينطبق على الجميع، وكانت هذه النقطة شديدة الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة. غير أنه تم إقرار "مرونة" تأخذ في الاعتبار "القدرات المختلفة" لكل بلد.

* إعلان الدول الغنية بتمسكها بالتعهد الذي أعلنته في قمة ٢٠٠٩ بتقديم ١٠٠ مليار دولار سنوياً بداية من ٢٠٢٠ لمساعدة الدول النامية على تمويل انتقالها إلى الطاقات النظيفة ولتتلاءم مع انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي تعتبر هي أولى ضحاياها.

وقد أعلنت مصر أن المجموعة الأفريقية نجحت بشكل استثنائي خلال المؤتمر في الحصول على دعم مالي من الدول المتقدمة، وعلى رأسها فرنسا وألمانيا وكندا لدعم مبادرة الطاقة المتجددة في القارة السمراء.

مع التأكيد على أن قمة باريس كانت ناجحة، وتبلور عنها اتخاذ خطوات فاعلة ووضع إطار للعمل على مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وإلزام الدول المتقدمة بقيادة جهود مكافحة الاختلال المناخي، وكذلك الدول النامية على تقديم مساهمتها وفقاً لقدرات كل منها، وبأن الاتفاق نجح أيضاً في إيجاد آلية تمويلية ونقل تكنولوجيا لصالح البلدان الأكثر فقراً والأكثر تضرراً ومنها مصر. علماً بأن التفاصيل التطبيقية والتنفيذية سيتم مناقشتها في إطار التحضير لمؤتمر المناخ القادم بالمغرب.

وجدد " فهمي " التأكيد على أن إفريقيا تسهم في الجهود العالمية لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ. من خلال تطوير اثنتين من المبادرات المبتكرة، التي تم إطلاقهما في وقت سابق خلال مؤتمر المناخ وهما: مبادرتي التكيف والطاقة المتجددة بإفريقيا.

وفي ختام أعمال قمة المناخ أقرت الدول المشاركة اتفاقاً وصفه المجللون بالتاريخي، وجاء بعد أن توصل المشاركون إلى مشروع اتفاق نهائي لمكافحة التغير المناخي تم التصويت لصالحه، حيث تمثلت أبرز نقاط الاتفاق في الآتي:

* تعهد المجتمع الدولي بحصر ارتفاع درجة حرارة الأرض وإبقائه "دون درجتين مئويتين" وبـ "متابعة الجهود لوقف ارتفاع الحرارة عند ١.٥ درجة مئوية".

* أعلنت ١٨٦ دولة من ١٩٥ عن إجراءات للحد من تقليص انبعاثاتها من الغازات الدفيئة في أفق ٢٠٣٠/٢٠٢٥ بهدف التوصل إلى ذروة انبعاثات الغازات الدفيئة بأسرع ما يمكن والقيام بعمليات خفض سريع تؤدي إلى توازن بين الانبعاثات التي سببها أنشطة بشرية والانبعاثات التي تمتصها أبار الكربون خلال النصف الثاني من القرن.

* مراجعة التعهدات ووضع آلية مراجعة كل ٥ سنوات بالنسبة للتعهدات الوطنية التي تبقى "اختيارية"، على أن يتم إجراء أول مراجعة إجبارية في عام ٢٠٢٥ ويتعين أن تشهد المراجعات التالية إحراز تقدم، على أن تقوم مجموعة الخبراء الدوليين المعنيين بإعداد تقرير خاص في ٢٠١٨ حول سبل التوصل إلى